الاسئلة المجدي طرحها، في هذا السياق، هي: هل يمكن ايجاد المشترك من المواقف عند كل طرف عربي ؟ وهل هناك اتفاق على مواقف كهذه ؟ وما هي خطوطه العامة ؟ وكيف سيتم تنفيذه في الواقع الاقليمي والدولي الراهن ؟ هذه الاسئلة تدفع بنا الى القول، ولو بصورة أولية، ان الاشكالية الحقيقية ليست في الجانب الفلسطيني، على الرغم من تعدّد الآراء والاجتهادات، بل في الجانب العربي، حيث تنشأ العلاقة الطردية ما بين «التضامن العربي» وإمكان التماسك الفلسطيني من خلال برنامج مرحلي. ولاعترافنا بأن الصورة التي يمكن تكوينها، اليوم، عن الجانب العربي هي أبعد ما تكون عن الدقة والثبات، فمن هنا اكتفاؤنا بعدد من الملاحظات نسوقها مع التحفظ المناسب في هكذا حالة.

عقدة دمشق الجديدة

مَنْ يسعى الى تتبع التحرك الدبلوماسي السوري، هذه الايام، يكاد يصاب بالحَوَل؛ حيث تمتزج علامات الانفراج بالمواقف الفعلية الثابتة؛ بتكاثر مؤشرات عودة العلاقات السورية ـ العربية الى صيغة «تضامن» الحد الادنى؛ بمؤشرات تخفيف حدة التوتر في العلاقات السورية ـ المصرية لا تخطئها العين، في حين راجت انباء نفتها، مؤخراً، أوساط عربية عن لقاء، في عمّان، بين وزير الخارجية السورية، فاروق الشرع، ومدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية، د. اسامة البان، يضاف الى ذلك تصريحات فلسطينية عن زيارة كان وفد من م.ت.ف. يعتزم القيام بها لدمشق، تمهيداً لزيارة قد يقوم بها، لاحقاً، رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة.

على هذه الخلفية متشابكة العناصر ارتسمت، سوريّاً، مناطق رمادية عدة حرصت دمشق على ابرازها وكأنها ليست موجهة ضد أحد، لكنها تركت الآخرين يمارسون رياضتهم الخاصة بهم.

بالمقابل، وفي غمرة هذه التطورات، بدت سوريا، واتهمت بأنها صاحبة العزف المنفرد والصوت الآخر وسط اوركسترا تتحدث بلغة مختلفة، لكنها سعت، في الوقت عينه، الى محاربة محاولات عزلها، او انعزالها، داخل النظام العربي. وبمعنى آخر، سعت الى منع قيام تحالفات سياسية، والى منع حدوث تحوّل جوهري في امكانات الاطراف العربية الاخرى، او الاخلال في التوازن القائم؛ كما حرصت، أيضاً، على ان تشارك، كطرف، في قضايا النظام الرئيسة، أي القيام بدور فعّال في تصعيد عرصت، أيضاً، على ان تشارك، كطرف، في قضايا النظام الرئيسة، الله الالتزام، نسبياً، بالطرح هذه القضايا، او خفض قيمتها اذا لزم الامر؛ كما تعين عليها الاستمرار في الالتزام، نسبياً، بالطرح الايديولوجي الذي تبرّر به، وتستند اليه، سلوكياتها وممارساتها على الصعيدين، الاقليمي والدولي.

المدخل الاكثر سلامة في فهم التحرك الدبلوماسي السوري الراهن، هو تتبع رد فعله او تجاوبه مع الـ «غلاسنوست» السوفياتي في اطار تفاهم الاخير مع الولايات المتحدة حول تسوية النزاعات الاقليمية، ممّا يفرض علينا، بالتالي، تناول التحرك السوري على الاساس ذاته، وبالمعايير ذاتها، أي معايير الـ «غلاسنوست» التي تجعل منه انفتاحاً سورياً ضمن خصوصية تلتزم بها دمشق كمحدد لموقفها في ميزان القوى الاقليمي، والدولي. واذا ما كان الـ «غلاسنوست» السوفياتي يعني القبول بالتعامل مع «انماط» مختلفة ومتفاوتة، اجتماعياً واقتصادياً، على المستوى العالمي، في سبيل الحفاظ على البشرية من التدمير النووي، من دون تنازل عن المبادىء الاساسية، فان الانفتاح السوري يبدو، للوهلة الاولى، على المستوى العربي، تطوير عناصر اللقاء والتقاطع بين الدول العربية، ذات الانماط المختلفة، في سبيل ايجاد موقع قدم معتبر في التقسيم الدولي الجديد، من غير تنازل عن «المبادىء»، ولو في حدها الادنى الذي افرزته مؤسسة القمة العربية، ونعني به اعادة احياء «التضامن ولو في حدها الادنى الذي افرزته مؤسسة القمة العربية، ونعني به اعادة احياء «التضامن